



واقع التنمية المحلية في ليبيا في ظل الإدارة المركزية

ملاك عز الدين صالح الصاري وطه محمد والي*

قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، زليتن، ليبيا.

*البريد الإلكتروني: t.wali@asmarya.edu.ly

The Reality of Local Development in Libya under the Central Administration

Malak Ezzedine Al-Sari and Taha Mohamed Wali*

Department of Political Science, Faculty of Economics and Commerce,
Alasmarya Islamic University, Zliten, Libya.

الملخص

تهدف الدراسة إلى التعرف على واقع التنمية المحلية في ليبيا، وتوضيح علاقة السلطة المركزية بالإدارة المحلية فيما يتعلق بالتنمية، وتحديد أهم معوقات التنمية المحلية. وتحاول الدراسة أن تبحث في الإشكالية التي مفادها: أن تطبيق نظام المركزية في الدولة كان السبب وراء إهمال البرامج التنموية المحلية، وأن تحقيق التنمية المحلية يحتاج لإرادة سياسية وتطبيق اللامركزية الإدارية الفعلية. أما عن المنهجية المتبعة في الدراسة فقد تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي وكذلك المنهج المقارن، هذا وتوصلت الدراسة لنتيجة ترى بأنه نجاح عملية التنمية المحلية في ليبيا يتطلب إعطاء دور للإدارات المحلية وتفعل قوانين الحكم المحلي ونقل الاختصاصات للسلطات المحلية، وتوفير مقومات الاستقرار السياسي والاقتصادي وتحديث للتشريعات ذات العلاقة بالإدارة المحلية.

الكلمات الدالة: إدارة، تنمية، ليبيا، محلية، مركزية.

Abstract

The study aims to identify the reality of local development in Libya, clarify the relationship of the central authority with local administration concerning development, and identify the most important obstacles to local development. The study tries to examine the problem: that the application of the centralization system in the state was the reason behind the neglect of local development programs, and that achieving local development requires political will and the application of actual administrative decentralization. As for the methodology used in the study, the descriptive and



analytical approach was used, and the study concluded that the success of the local development process in Libya requires giving a role to local administrations activating local government laws and transferring competencies to local authorities, providing the elements of political and economic stability and updating legislation related to local administration.

Keywords: Management, Development, Libya, Local, Central.

1. المقدمة

تشهد صورة التنمية حالة تغيير لصالح المحليات عبر الاهتمام بالمسائل اللامركزية في الإدارة المحلية، فالمطالبة بالاستقلال المالي والإداري وإعطاء وزن يعبر عن الوحدات المحلية هو في الحقيقة الدافع القوي لربط التنمية بشكلها المحلي وهيكلتها الإقليمية، بالنظر لما يكتسي هذا الموضوع من أهمية لدى كل المجتمعات باعتبار الإنسان هو الهدف والوسيلة في ميدان التنمية المحلية، ففي محتواها العام (التنمية المحلية) دفع بالتنمية حتى تصل لكل المناطق والكيانات الصغيرة بغية تحسين الظروف المعيشية واستقرار السكان فيها بمشاركة المجتمع المحلي في كل المشاريع والبرامج بصورة إيجابية.

إن واقع التنمية يتطلب النظر في احتياجات السكان والمستخدمين كمطالب محتملة يجب على الدول صياغة استراتيجية في سبيل توفير هذه الحاجات بطريقة ميسرة وبأكثر كفاءة ممكنة؛ إذن فمستوى المحليات يقدم نهجا شاملا من أجل تطوير المجالات بطريقة منسجمة من جوانب مختلفة حياتية، ويصبح كل فرد قادرا على كسب قوته وإشباع حاجاته بإمكانياته الذاتية.

إن ليبيا كغيرها من الدول النامية وجدت نفسها أمام مشاكل التخلف الموروثة، فالتجربة الليبية في تغيير الواقع التنموي على المستوى المحلي غير واضحة سواء ضمن الجانب النظري أو العملي أو حتى من جانب الأهداف المعلنة لتغيير الواقع، فالشيء الملموس من التنمية المحلية لم يكن في المستوى المطلوب، في المقابل فالإمكانات المملوكة للدولة وحتى المصروح بها لمعالجة الوضع التنموي كبيرة لتغيير الواقع المحلي، لذا فمن أهم التحديات التي تواجه الدولة الليبية هي مشكلة التنمية المحلية، والتي انعكست نتائجها سلبا على أغلب الفئات والشرائح والطبقات الاجتماعية، كون أن هذه التنمية المحلية لم تكن الثمار المرجوة على أرض الواقع وأغلبها كانت حبرا على ورق، وهذا ناتج عن مجموعة من الصعوبات والعراقيل، وهو ما يتطلب البحث في ذات الموضوع بالتركيز على المعوقات وسبل علاجها.

1.1. أهمية البحث

إن الأهمية التي يكتسبها هذا البحث تكمن في الاتي:



الأهمية العلمية: إثراء البحث العلمي في ميدان العلوم السياسية والإدارة العامة، كما انه يتناول إشكالية التنمية المحلية في ليبيا باعتبارها ركيزة أساسية لتطوير المجتمع المحلي، تطبيقا للمشاركة المجتمعية وتحقيقا للعدالة في توزيع الموارد بين المناطق.

الأهمية العملية: مساعدة القائمين على برامج التنمية المحلية في ليبيا والمجتمعات المحلية على تفادي الصعوبات والمعوقات التي يمكن أن تواجههم، وكذلك سبل علاج هذه المعوقات.

2.1. أهداف البحث

إن الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو التعرف على واقع التنمية المحلية في ليبيا في ظل الإدارة المركزية، وبالتالي يمكن صياغة بعض من الأهداف الفرعية:

- التعرف على ماهية التنمية المحلية ومقوماتها.
- دراسة واقع التنمية في ليبيا.
- توضيح علاقة السلطة المركزية بالإدارة المحلية فيما يتعلق بالتنمية.
- التعرف على دور الإدارة المحلية في عملية التنمية.
- تحديد أبرز اهم معوقات التنمية المحلية.

3.1. مبررات اختيار الموضوع

الأسباب الموضوعية التي أدت إلى تناول هذا الموضوع، هو ارتباط الموضوع بتخصص العلوم السياسية والإدارة العامة، كما يفيد هذا الموضوع الباحث في توضيح علاقة السلطة المركزية بالإدارة المحلية فيما يتعلق بالتنمية وسبل تحقيقها، وإشكالية تحقيقها في ليبيا في ظل سيطرة الإدارة المركزية في العاصمة على الأقاليم.

4.1. إشكالية البحث

إن السلطات المركزية في الدولة جعلت من الإدارات المركزية تهمل البرامج التنموية المحلية بسبب غياب التخطيط ودراسة واقع المناطق والسكان المحليين، ما جعل من التنمية المحلية تعاني من القصور في تحقيق متطلبات السكان المحليين، عليه فالإشكالية الرئيسية تسعى إلى توضيح واقع التنمية المحلية في ليبيا في ظل الإدارة المركزية.

الإشكالية: كيف أثرت الإدارة المركزية في ليبيا خلال مرحلة ما بعد فبراير 2011 في النهوض بالتنمية المحلية؟ يتفرع منها التساؤلات الآتية: حددها وفق مؤثر الإدارة المركزية في التنمية أو من خلال دراسة واقع التنمية وإرجاع الخلل إلى الإدارة المركزية وفق المؤشرات الآتية: إجرائية تشريعية تنفيذية رقابية، وهات تصورك لسبل العلاج بعد تقييم الأضرار:

- ما مفهوم التنمية المحلية ومقوماتها؟
- ما علاقة الإدارة المركزية بالإدارات المحلية فيما يتعلق بالتنمية المحلية؟
- ما واقع التنمية في ليبيا؟
- كيف يمكن للإدارة المحلية أن تساهم في تحقيق التنمية؟
- ما المعوقات التي تواجه التنمية المحلية في ليبيا؟

5.1. فرضية البحث

- هناك علاقة بين تعثر تحقيق التنمية المحلية ومركزية إدارة التنمية في ليبيا من جانب وعدم الاستقرار في المؤسسات الرسمية في الدولة المعنية بالتنمية من جانب آخر.
- تعد الإدارة المحلية مكملّة للإدارة المركزية في تحقيق التنمية الوطنية.
 - إن نجاح التنمية المحلية يحتاج لإرادة سياسية وإدارة رشيدة ومشاركة محلية ومجتمعية وموارد متاحة.
 - يتطلب تحقيق التنمية المحلية العمل تطبيق قانون 59 لسنة 2012 ونقل الاختصاصات للسلطات المحلية فعلياً من قبل الإدارة المركزية.

6.1. منهجية البحث

لمعالجة الموضوع تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي: الذي يعتبر طريقة لوصف واقع التنمية المحلية في ليبيا، من خلال جمع المعلومات من الكتب والمذكرات والأطروحات والمقالات المنشورة في مواقع الأنترنت، كما تم الاعتماد أيضاً على المنهج التحليلي وذلك من خلال معرفة التحديات والمعوقات والوقوف على مسبباتها التي تكون عقبة أمام التنمية المحلية في ليبيا. أيضاً تم الاعتماد على المنهج المقارن لتحديد أوجه الشبه والاختلاف بين فترتي قبل وبعد 2012 في علاقة السلطات المركزية بالسلطات المحلية في التنمية المحلية وتفسير ذلك هذا الدور.

7.1. الحدود المكانية الزمنية للدراسة

الحدود الزمنية: تناولت الدراسة الفترة الزمنية ما بين (2012-2021)، وهي الفترة التي صدر بها قانون الحكم المحلي رقم 59 لسنة 2012.

الحدود المكانية: خصص لدراسة دولة ليبيا.

2. ماهية التنمية والتنمية المحلية ومقوماتها

في هذا الجزء سوف يتم التعرف على بعض المصطلحات المتعلقة بالدراسة، مثل مفهوم التنمية لغة واصطلاحاً، ومفهوم التنمية المحلية من وجهة النظر الاجتماعية والموقع الجغرافي والسياسية والاقتصادية، بالإضافة إلى التعرف على مقومات التنمية المحلية.

1.2. مفهوم التنمية والتنمية المحلية

التنمية عملية تعبر عن ذلك التغيير البنائي المنبثق دفعة واحدة وقوية، فهي مرحلة طويلة ومستمرة لا تتوقف ولا يمكن تحقيقها مرة واحدة وبشكل نهائي، فهي عملية تراكمية تحتاج إلى جهود دائمة وإجراءات متواصلة، ووقت وتكاليف، وخيارات، وقرارات، ليس فقط بغية التعامل مع التغيرات السريعة والمتلاحقة، وإنما أيضاً التحكم في مقدار تلك التغيرات وكذلك نوعيتها.

1.1.2. مفهوم التنمية لغة واصطلاحاً:

يرجع تعبير لفظة التنمية في اللغة العربية بأنها مشتقة من كلمة (نعى) بمعنى الزيادة والانتشار، أي مأخوذة من نما ينمو نمواً بمعنى الزيادة في الشيء، فيقال مثلاً نما المال نمواً. وتوضع كمقابل لكلمة development في اللغة الإنجليزية وهي ترجمة غير حرفية والتي تعني التطوير في مختلف الأبحاث والدراسات. (عباس، 2013، ص 617).

تعرف التنمية بأنها التغيير الاجتماعي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية، بهدف تغيير الأوضاع التي لم تعد تسير العصر واستحداث أوضاع جديدة وإقامة تنمية مكانية تعتمد بالدرجة الأولى على الموارد المتوفرة في البيئة المحلية ومن ثم تحسين أوضاع الناس من كافة الجوانب، وتعرف الأمم المتحدة عام 1956م بأنها "العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة الكاملة في تقدمها". (محمد، 2015، ص 276-277).

ومما سبق يتضح أن مفهوم التنمية يركز على عدة عناصر أهمها: إنها عملية تغيير بهدف تحسين أوضاع سائدة في السابق، وباستخدام موارد متاحة في البيئة المحيطة تنعكس بالنفع على المستفيدين منها.

2.1.2. مفهوم التنمية المحلية:

يمكن القول إن التنمية المحلية هي الخطط والإجراءات والتدابير التي تغير في نمط وأسلوب الحياة للمجتمع المحلي من أجل إشباع الحاجات والمطالب المتعددة لأفراد المجتمع. ويختلف مفهوم التنمية

المحلية بتعدد التوجهات والخصائص الاجتماعية والموقع الجغرافي لكل مجتمع، وعليه يمكن أن يحدد المفهوم من خلال عدة جهات نظر:

(أ) وجهة النظر الاجتماعية:

بالنسبة للأخصائيين الاجتماعيين تعتبر التنمية المحلية على أنها استراتيجية تنمية المجتمع بطريقة تؤمن زيادة قدرات وإمكانيات أفراد المجتمع من خلال عملية المشاركة داخل المجتمع نفسه في كافة مراحل العمل، كما يرى آخرون أن تنمية المجتمع محليا يعني التنمية البشرية من خلال تحسين البيئة الاجتماعية التي يشاركون فيها. (الزوهير، 2013/2012، ص35)

(ب) وجهة نظر الموقع الجغرافي:

تعتمد وجهة النظر هذه على مكونات تنمية المجتمع المحلي، من حيث مفهوم المجتمع والتنمية باعتبار أنه يشير إلى منطقة جغرافية معينة ومحددة لها، تؤثر تأثيرا مباشرا في الأهداف والأبعاد التي تحاول تحقيقها التنمية كممارسة، ولهذا تعرف التنمية استنادا إلى هذا المدخل على أنها تلك الجهودات الممارسة بواسطة مهنيين بجانب المواطنين والتي تهدف إلى دعم العلاقات الاجتماعية في المجتمع، وتحفيز المواطنين للمساعدة الذاتية، وتنمية القيادات الشعبية وتطوير إنشاء منظمات اجتماعية جديدة. (الزوهير، 2013/2012، ص35)

(ج) وجهة النظر السياسية:

من المعروف أن اختلاف نماذج التنمية في المجتمعات يرجع سببه إلى نماذج الممارسة ونظام الحكم الذي يسود في المجتمع، هذه الفكرة تجعل المهتمين بالعلوم السياسية يعرفون التنمية المحلية على أنها التغيير الذي بواسطته يمكن وضع حد لمستويات المعيشة، ولا ينبغي أن يكون أقل من هذا الحد، باعتباره حقا من حقوق المواطنين تلتزم به الدولة، وتعزيزه وتحسن استخدامه وفقا للإمكانيات المتاحة وباشتراك أفراد المجتمع ذاتيا حتى يتم سد جميع الاختلالات والثغرات المعرقة للتنمية على المستوى المحلي ومنه على المستوى القومي. (الزوهير، 2013/2012، ص36)

(د) وجهة النظر الاقتصادية:

ينطوي المفهوم الاقتصادي للتنمية المحلية على الدخل وهيكل الإنتاج، ونوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد من حيث الكمية التي يحصلون عليها في المتوسط من جهة ومن حيث النوعية والهيكل من جهة أخرى، ووفقا لهذا التعريف فإن التنمية المحلية تتضمن بعدين هما:

- حدوث زيادة مستمرة في متوسط دخل الفرد لفترة زمنية طويلة.
- حدوث تحسين في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة. (الزوهير، 2013/2012، ص36)

بناء على ما سبق يمكن تعريف التنمية المحلية بأنها تلك الجهود المشتركة بين جهود الإدارات المركزية وجهود الإدارة المحلية والمشاركة الشعبية فيها عن طريق المشاريع ومجموعة من العمليات لتحسين نمط الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية للمواطنين وإلحاق هذه البرامج والعمليات في برامج التنمية المستدامة لتكون سببا في تقدم ونمو البلاد.

2.2. مقومات التنمية المحلية

تتمحور مقومات تجسيد التنمية المحلية حول النقاط التالية:

1.2.2. التنظيم الإداري للإدارة المحلية:

أ) تعرف الإدارة المحلية، بأنها نظام من أنظمة الإدارة العامة وأداة من أدوات التنمية تهدف إلى زيادة كفاءة الأداء الإداري في الدولة، ويتم بمقتضاها إعطاء المحليات الاختصاصات والصلاحيات التي تساعد على سرعة وسهولة اتخاذ القرارات بعيدا عن السيطرة المركزية مع ارتباط هذا القرار بتحقيق السياسات والأهداف التنموية للدولة، وهي بهذا تعبر عن اللامركزية الإقليمية كأسلوب من أساليب التنظيم الإداري للدولة. (بن نوبة و أبو خيط، 2019 ص4)

ب) أهداف الإدارة المحلية: من منطلق مفهوم الإدارة المحلية يمكن تلمس الأهداف التالية للإدارة المحلية:

• الأهداف السياسية:

- الديمقراطية والمشاركة: تعد أحد الأهداف الأساسية التي يسعى لتحقيقها نظام الإدارة المحلية، فهو يقوم على قاعدة المشاركة في اتخاذ القرارات في إدارة الشؤون المحلية تأسيسا على مبدأ حكم الناس لأنفسهم بأنفسهم في إدارة الخدمات وتوزيع المشاريع الإنمائية، والإدارة المحلية هي المدرسة النموذجية للديمقراطية، عبر إشراك المواطنين في إدارة وحداتهم المحلية وتدريبهم على أصول مهارات العمل السياسي.
- دعم الوحدة الوطنية وتحقيق التكامل القومي، إن نظم الإدارة المحلية لها دور في القضاء على استئثار القوى السياسية وتسليطها داخل الدولة، مما يجهض ويضعف مراكز القوى منها والقضاء عليها نهائيا.
- تقوية البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة، بتوزيع الاختصاصات بدلاً من تركيزها في العاصمة، ويمكن أن يظهر أثر ذلك عند تعرض الدولة إلى أزمات ومصاعب قد تضعف البناء التنظيمي المركزي للدولة، وعندها تبقى الوحدات المحلية (اللامركزية) التي اعتادت على حرية التصرف والاستقلال قادرة على الوقوف على قدميها والتصدي لمسؤولياتها دون شعور بالحاجة أو الاعتماد المطلق على المركز.

- اقتراب الحكومة من المواطنين ودفعهم للعمل لصالح وحدتهم المحلية والاعتراف بنوع من اللامركزية الإدارية للأقليات حتى يتحقق لهم نوعا من الاستقلال الذاتي دون المساس بالوحدة السياسية للدولة وعدم تمرکز السلطات بيد واحدة، إذ تخفف اللامركزية الإدارية من عيوب هذه الظاهرة. (حمد ومحلول، 2017، ص 127-128)

• الأهداف الإدارية:

- القضاء على البيروقراطية التي تتصف بها الإدارة الحكومة، وتنتقل صلاحية تقديم الخدمات المحلية إلى هيئات وأشخاص يدركون طبيعة الحاجات المحلية، ويستجيبون لها بدون عوائق أو روتين ومن خلال رقابة وإشراف المستفيدين من تلك الخدمات.
- خلق روح التنافس بين وحدات الإدارة المحلية، ومنح فرص للمحليات للتجريب والإبداع والاستفادة من أداء بعضها البعض نتيجة ذلك.
- تقريب المستهلك من المنتج، حيث يقرر ممثلي الهيئات المحلية المنتجة عادة الخدمات المطلوبة ويشرفون على إدارتها وقيمونها، ويمثلون جهود المستفيدين منها ويشتركون معهم في تمويلها. (إسمهان، 2022/2021، ص 75)

• الأهداف الاجتماعية:

- تسهم الإدارة المحلية بربط الإدارة الحكومية بالقاعدة الشعبية، بما يضمن تفهم الطرفين لاحتياجات وأولويات المجتمعات المحلية ووسائل تنميتها اقتصاديا واجتماعياً.
- دعم وترسيخ الثقة بالمواطن واحترام حريته وإدارته ورغبته في المشاركة في إدارة الشئون المحلية ضمن سياق الإطار العام للتنمية الشاملة للوطن.
- إحساس الأفراد بانتماءاتهم الإقليمية والقومية، وتخفيف آثار العزلة التي تفرضها المدينة الحديثة عليهم بعد توسيع نطاقها في التنظيمات الحديثة.
- الإدارة المحلية وسيلة لحصول الأفراد على احتياجاتهم واتساع رغباتهم وميولهم. (أبودرنة، 2020، ص 303-304)

ج) خصائص الإدارة المحلية:

تتميز إدارة المحلية بخصائص تميزها عن الإدارة المركزية أهمها:

- قربها من الأفراد يجعلها تصل إلى أعماق حياتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية.
- تعمل على تنمية المجتمعات المحلية وتوفير مستوى معيشي أفضل.

- اشتراك الأفراد في إدارة الأمور ذات الأهمية الإدارية لكون أولئك أقدر على معرفة حاجاتهم وكيفية تلبيتها.
- تعمل على تكيف النظام الإداري للائم الأفراد دون تطويع الأفراد ليتكيفوا مع الإدارة.
- مدرسة للتربية السياسية للأفراد وإعداد القيادات الصالحة وتدعم الروابط الاجتماعية بين أبناء المجتمعات المختلفة.
- إثارة الحماس والتنافس بين أفراد المجتمعات المحلية المختلفة لتحقيق أكبر قدر من النهوض بمجتمعاتهم معتمدين في ذلك على جهودهم الداخلية. (بن نوبة و أبو خيط، 2019، ص5-6)
- (د) مقومات الإدارة المحلية:
- التمتع بالشخصية المعنوية، وهو الأساس الذي يحدد استقلالها عن الحكومة المركزية ويؤثر على لامركزية الإدارة من عدمها، ويقصد بها الأهلية القانونية لتحمل المسؤوليات كاملة وممارسة المهام وفق التفويض الممنوح لها من قبل الحكومة المركزية.
- إن الإدارة المحلية تتجسد في مجالس محلية منتخبة، فالاعتراف للإدارة المحلية بالشخصية المعنوية لا يكفي للقيام بمهامها نظرا لتعذر قيام سكان الإقليم المحلي بمباشرة مهامهم بصفة جماعية، مما يستوجب اختيار من ينوبهم ويمثلهم في هذه الهيئة المحلية وهو ما يتم عن طريق الانتخاب وفق معايير محددة.
- إن المجالس المنتخبة مستقلة وخاضعة للحكومة المركزية، فالحكومة المركزية تحتفظ بحق الإشراف والمراقبة لعمل الإدارة المحلية لضمان السير الحسن لمهامها وفق الأهداف العامة ووفق السياسات المتبعة للقيام بمتطلبات الشأن المحلي للسكان وذلك وفقا لنصوص قانونية تحدد المهام وكيفية القيام بها على أحسن وجه. (قبايلي، 2017، ص13)

2.2.2. التخطيط:

(أ) التخطيط في التنمية المحلية:

يتم التخطيط في مجال التنمية المحلية على مستوى المجتمعات المحلية بغرض تنميتها بالاستغلال الأمثل لمواردها المحلية والاستفادة من مشاركة السكان المحليين، ومن أهم الاعتبارات التي يجب أن تأخذ بعين الحسبان بالنسبة للتخطيط المحلي مراعاته للاحتياجات المحلية، والاعتماد في نفس الوقت قدر الإمكان على الموارد المتاحة محليا، والتركيز على الإنسان لأنه يسعى إلى رفاهيته والارتقاء به عبر مجموعة من الخدمات. (خليل، 2016/2015، ص38)

(ب) مبادئ تخطيط التنمية المحلية:

- أن ينبع التخطيط المحلي للتنمية من الخطة المركزية العامة للدولة، أي لابد أن تسير خطة تنمية المجتمع المحلي في ضوء السياسة التخطيطية الوطنية، وذلك لتحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي.
- أن يعمل التخطيط المحلي للتنمية على الاستغلال الأمثل للموارد المالية المتوفرة في الإدارة المحلية.
- أن يعمل التخطيط المحلي للتنمية على تنمية الشعور بالمسؤولية لدى أفراد المجتمع المحلي، مما يسهل ويزيد من الاستغلال الأمثل لطاقتهم البشرية وخبراتهم الفنية.
- أن تكون أجهزة التخطيط المحلية ذات كفاءة فعلية تمكنها من إقناع الأجهزة الحكومية المركزية من الاستفادة من الخبرات الفنية المحلية في ضوء الخطة العامة للدولة.
- أن يقتنع المخططون المحليين أن رفاهية المجتمع المحلي هي جزء من رفاهية المجتمع الكبير، وأن الرفاهية العامة للوطن هي الغاية العظمى من كل عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- أن يهتم التخطيط المحلي للتنمية بالثقافات الفردية والعادات والتقاليد والقيم السائدة في المجتمع المحلي وأخذها بالحسبان عند أي إجراء أو رسم سياسة تنموية محلية.
- أن تعمل أجهزة التخطيط المحلي للتنمية على تشجيع مشاركة الأفراد المحليين في مختلف مراحل التنمية المحلية وذلك من زيادة ونشر الوعي بين السكان المحليين وحثهم على التطوع ومساندة الرقابة الشعبية المباشرة والفعالة على النشاط التنموي المحلي. (خليل، 2016/2015، ص39)

(ج) أهداف التخطيط التنموي المحلي:

- التخطيط يؤدي إلى تحديد أهداف واضحة للعمل وسياساته.
- يساهم في مواجهة التحديات والتغيرات التي ربما تحدث خلال المستقبل القريب والبعيد.
- يقلل من التكاليف وتجنب الهدر الإداري، وبالتالي الاستخدام الأمثل للموارد المادية.
- يساعد التخطيط على تقسيم العمل، وتحديد الصلاحيات والمسؤوليات.
- يهتم بتوفير إمكانيات العمل، وسبل الحصول عليها. (ستار شمس، 2021)

(د) معوقات التخطيط التنموي المحلي:

- عدم القدرة على تحديد القضايا الأساسية، حيث الاعتماد على رؤية قصيرة الأمد قد تؤدي لوضع خطط ضعيفة، وقد لا تعكس المراحل اللازمة لتنفيذها.
- اعتماد منهجيات وأدوات التخطيط غير المناسبة أو غير المحدثة، وينتج ذلك عن عدم وجود فريق التخطيط المتكامل، وعدم المشاركة بمراحل التخطيط، واستناد المخططات على منهجيات مستوردة لا تتماشى مع الظروف الملحة.
- ضعف القدرات اللازمة لإعداد المخططات وتنفيذها، والناجم عن عدم وجود الكوادر البشرية المتخصصة والكافية لإعداد المخططات وتنفيذها.
- الأطر القانونية التي لا توفر الغطاء القانوني اللازم للمخططات، فعدم وجود إطار قانوني يعنى بتنفيذ المخططات المرسومة ويلزم جميع القطاعات بالالتزام بها يساهم في عدم إنجاح مراحل التخطيط والتنفيذ والمتابعة.
- اعتماد المخططات التي تفتقر للإطار الزمني الكافي لتنفيذها، حيث يتطلب تنفيذ المخططات توفر القدرات اللازمة للرصد والمتابعة والمحاسبة. (الشهري، 2015)

3.2.2. التمويل المحلي:

إن دراسة التمويل المحلي تعد أمر مهم من الناحية الإدارية والاقتصادية لأنه يهتم بتحسين المستوى المعيشي للمواطن والعدالة في توزيع التنمية المحلية بينهم، والتمويل المحلي ضروري لقيام اللامركزية، ويمكن الجماعات المحلية من الهوض بالتنمية المحلية وتقديم الخدمات للمواطنين. وللموارد المالية المحلية شروط معينة لابد من توافرها، أهمها:

- أن يكون وعاء المورد بالكامل في نطاق الوحدة المحلية التي تستفيد من حصيلة هذا الوعاء، وأن يكون هذا الوعاء متميزا بقدر الإمكان عن أوعية الموارد المركزية.
- ذاتية المورد استقلالية الهيئات المحلية في سلطة تقدر سعر المورد في حدود معينة أحيانا، وربطه وتحصيله حتى تتمكن من التوفيق بين احتياجاتها المالية وحصيلة الموارد المتاحة لها.
- سهولة تيسير المورد سهولة تقديره وكيفية تحصيله وكذلك تكلفة تحصيله. (جداه ولزول، 2019، ص 1-2)

- وفرة المورد المالي المحلي حتى يكون قادرا على تغطية ومجابهة كل الاحتياجات التي تتطلبها مهام واختصاصات ونشاطات الجماعات المحلية، وبالتالي تكون قادرة على إشباع الرغبات العامة. (عواد، 2016/2017، ص 59)

أما عن مصادر التمويل المحلي: تنقسم موارد تمويل الإدارة المحلية إلى قسمين رئيسيين: هما الموارد المحلية الذاتية والموارد المحلية الخارجية، فالموارد الذاتية هي تلك الناتجة عن الضرائب والرسوم المحلية الأصلية والمضافة على الضرائب والرسوم القومية إضافة إلى الموارد الخاصة والناتجة عن تشغيل واستثمار المرافق والموارد المالية الخارجية التي تأتي من الإعانات والمساعدات الحكومية القروض والهبات والتبرعات.

4.2.2. المشاركة الشعبية:

تعتبر المشاركة الشعبية في التنمية المحلية إحدى دعائم النظم الفعلية في تحقيق أهدافها، فهي تعبر عن إحساس الجماهير بمشاكلهم، والعمل على إشراكهم في تنفيذ خطط وبرامج تنموية، مما يجعلهم أكثر حرصاً للحفاظ على نتائج الأعمال التي ساهموا فيها. ومن القواعد الأساسية لتنمية المجتمع ضرورة المشاركة الشعبية للنهوض بالمجتمعات المحلية، لكن إن لم يشارك المواطنون بجهودهم وإمكاناتهم للنهوض بمجتمعاتهم، فإن الحديث عن التنمية المحلية يصبح غير مجدي؛ فالتنمية أياً كان نوعها أو مجالها تعد مسؤولية جماعية، يشارك فيها كل فرد أياً كان موقعه في المجتمع. (قياتي، 2017، ص75) ولتحقيق مشاركة شعبية فعالة في التنمية المحلية، يجب أن تتم المشاركة بما يلي:

- تعاون الأفراد مع بعضهم البعض بشكل طوعي، من أجل إشباع احتياجاتهم المشتركة حسب الأولويات.
- ارتباط المشاركة الشعبية بخطة التغيير الاجتماعي الشامل أو المحدود.
- اعتماد المشاركة على فهم حاجات الواقع، سواء من جانب المشاركين أنفسهم، أو من جانب واضعي الخطة.
- تضافر التوجيه والتدعيم الحكومي مع الجهود الأهلية.
- الاعتماد على القيادات المحلية، ومدى استيعابها للواقع وإمكانات تغيره.
- الإحساس بانتماء الأفراد إلى المجتمع المحلي، نتيجة التفاعل المتبادل بين الأفراد والظروف المجتمعية ومشكلاتها.
- انضمام الأفراد إلى الجمعيات الأهلية كجمعيات تطوعية، بدافع إيجابية التعبير عن مشكلات المجتمع، وبذل الجهد في العطاء من أجل النهوض بالمجتمع. (قياتي، 2017، ص83)

3. واقع التنمية المحلية في ليبيا

1.3. تمهيد

مرت التنمية في ليبيا بعدة محطات كان لأثر توفير الموارد والإمكانات الذاتية وطبيعة النظام السياسي الدور في تحقيقها ومركزيتها من عدمها؛ كما كان للإدارة المحلية دورا في عملية التنمية ومساهمتها في تحقيق الرقي والنمو الاقتصادي، وكيفية تطبيق اللامركزية الإدارية الفعلية، منذ انطلاق "الثورة" الإدارية عام 1973 بصدر قانون البلديات رقم (39) لسنة 1975، حتى سنة 2012 عند صدور قانون الإدارة المحلية رقم (59)، على الرغم من القصور الموجود في التشريعات وعدم استقرارها من وتحديثها من جانب آخر لكي تتوافق مع المستجدات.

2.3. واقع التنمية في ليبيا

تعتبر فترة الدولة الملكية ما بعد الاستقلال عام 1951، مرحلة تأسيسية للدولة الليبية، في هذه المرحلة كان الاقتصاد الليبي اقتصادا مختلطا شجعت فيه الحكومة بشكل كبير القطاع الخاص، وساعدت على توسع المبادلات التجارية، ووفرت تمويلات للمشاريع وبفترات استرداد مريحة وبضمانات سيادية وبنيكية، وقد ركزت الدولة على خطط التنمية في مجالات عدة. ولكن جل الخطط التنموية لم تنفذ، ومنها خطة التنمية 1956-1961، التي أولت الأهمية لتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية والدعم للسكك الأساسية والتعليم المجاني والرعاية الصحية. وبعد توقيع الاتفاقية العسكرية مع الولايات المتحدة وإنشاء اللجنة الليبية الأمريكية للتعمير (لارك)، لم يتم تنفيذ هذه الخطط بالكامل. أما خطة التنمية التي وضعت من البنك الدولي للإعمار والتنمية، فإنها لم تنفذ بسبب البدء في عمليات التنقيب عن النفط؛ وبعد اكتشاف النفط عام 1961 وتصديره بكميات تجارية عام 1963 بدأت خصائص الاقتصاد الليبي تتشكل، واحتل النفط مكانا بارزا فيه وأحدث تغيرات اقتصادية واجتماعية في التنمية والنمو، وذلك لكونه المصدر الرئيسي للدخل- وبهذا أصبح الاقتصاد الليبي ريعياً- واستمر النفط والغاز، تحت النظام الجديد، في توليد معظم إيرادات الدولة، ما منح الدولة استقلالاً نسبياً عن الحاجة إلى الضرائب والهندسة الاجتماعية، فكانت هذه الإيرادات هي المصدر الرئيسي لتمويل المؤسسات العامة التي ترمي الأنشطة والوظائف الاقتصادية؛ فتغير البنيان الاقتصادي بسيطرة القطاع النفطي، وشهدت الفترة 1963-1968 أول خطة اقتصادية تتمكن الدولة من تنفيذها وذلك بتخصيص مبلغ 169 مليون دينار رفعت لاحقا إلى 336 مليون دينار. (اليونسكو، 2021، ص4)

أما عن فترة دولة الجماهيرية الليبية سواء الأولى (1969-1999) أو الثانية (2000-2010): حاولت الحكومات المتعاقبة في بداية حقبة الجماهيرية الأولى أن تسد الهوة ما بين الطبقات الفقيرة



والطبقات الغنية في ليبيا، وإطلاق مشاريع اقتصادية وتنموية غير نفطية قادها القطاع الخاص؛ إلا أن هذه الخطط واجهت تغيرات سياسية أثرت على النهج الاقتصادي المتبع، واتجهت الدولة إلى النظام الاشتراكي؛ وانعكس الأمر أيضاً على هوية النظام الاقتصادي المتبع.

أما على صعيد التنمية، فقد نفذت خلال الفترة الجماهيرية الأولى ثلاثة خطط، هي الخطة الثلاثية 1973-1975 والخطة الخماسية 1976-1980، والخطة الخماسية 1981-1986. وسعت هذه الخطط إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها التخلص من سيطرة قطاع النفط على الاقتصاد، وتنويع الإنتاج والصادرات، وتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المكانية. وقد واجهت الخطة الخماسية الثانية صعوبات في توفير الموارد المالية الكافية بسبب التراجع الحاد في حجم الإيرادات النفطية وأسعار النفط، وحاولت الدولة تغيير هذا الوضع التنموي المتعثر في مرحلة الجماهيرية الثانية، فقامت بخصخصة القطاع العام وعملت على تشجيع المبادرات الفردية والسماح بدخول القطاع الخاص إلى القطاعات التي كانت حكراً على القطاع العام. وتم اتخاذ العديد من الإجراءات وإصدار التشريعات التي تسمح للقطاع الخاص بالقيام بدور أكبر في النشاط الاقتصادي. إلا أن هذه الخطوات لم تكن كافية، كما أنها افتقدت إلى وجود رؤية واضحة وشاملة للأهداف التنموية. على صعيد الخطط التنموية، تبنت الدولة تنفيذ ميزانيات تنموية سنوية، وركزت على التخلص من أسلوب التخطيط الشامل وسعت للتخفيف من سيطرة القطاع العام على النشاط الاقتصادي، كما عملت على السماح للأفراد بممارسة أعمال التجارة والاستثمار، إضافة إلى إتاحة الفرصة لتمليك المؤسسات العامة للأفراد، وفتح المجال أمام المستثمر الأجنبي، وذلك بهدف خلق استراتيجية فعالة لتنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط. وتم اقتراح رؤية شاملة انبثق عنها مشروع خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي المسمى (برنامج ليبيا الغد) — كلفة تقارب 200 مليار دينار ليبي. بالإضافة على ذلك، تم في تلك الفترة تطوير وإصدار التشريعات اللازمة لتوسيع مشاركة القطاع الخاص المحلي والأجنبي، منها قانون المصارف رقم 1 سنة 2005، والقانون رقم 9 سنة 2010 بشأن تشجيع الاستثمار، والقانون رقم 14 سنة 2010 بخصوص المناطق الخاصة. (اليونسكو، 2021، ص4-5).

من خلال ما سبق ذكره يلاحظ أن خطط التنمية في فترة الحكم الجماهيري كان دور الإدارات المحلية مهمش بسبب طبيعة النظام السياسي والاقتصادي الذي يعتمد على النظام المركزي والاشتراكي، وفق خطط وطنية معدة من السلطة المركزية في العاصمة دون أن يكون للإدارات المحلية الممثلة في الشعبيات أو المؤتمرات الأساسية الاختصاص أو المشاركة الفعلية في ذلك، رغم إعطائها الدور في مناقشة أمورها المحلية وإعطائها الشخصية الاعتبارية خاصة في فترة إنشاء الشعبيات (المحافظات) ما بعد التسعينات من القرن العشرين، والتي سمح لها بإعداد مشاريع تنموية محلية؛ ابلاً أن الأمر كان



تحت قيود الإدارات المركزية وبخطيئ منها، كما أن الأمر استمر لفترة من الزمن، ليعود التخطيط ومشاريع التنمية إلى المركز من جديد في فترة قصيرة.

أيضاً يلاحظ أن الإنفاق التنموي الكبير في فترة الحكم الجماهيري توسع في النفقات الإدارية بسبب سيطرة القطاع العام على كافة الأنشطة الاقتصادية، ما تسبب في ارتفاع معدلات الاستهلاك العام والخاص، كما أنه بالمقابل شهدت هذه الفترة تطور في دخل الفرد وزيادة في الإنتاج الزراعي أما بعد ثورة فبراير 2011: انحسر دور الدولة في تنظيم النشاط الاقتصادي في ظل الظروف الصعبة التي مرت بها البلاد، فقد أثر الانقسام المؤسسي على الأداء الاقتصادي والمالي، وغابت مؤسسات الدولة عن الحياة الاقتصادية، وأصبح النشاط الاقتصادي رهيناً للانقسام المؤسسي والصراعات السياسية والحروب التي تركزت حول السيطرة على المؤسسات الاقتصادية والمنشآت النفطية. واستمرت الدولة في الاعتماد على التوزيعات النقدية والدعم السلي ودعم المحروقات والخدمات المجانية في التعليم والصحة من جهة، ولكنها أفسحت المجال أمام القطاع الخاص للتملك والتوسع في الاستثمار والتجارة من جهة أخرى. إن محدودية التغير في مرحلة ما بعد عام 2011 تعود إلى أسباب عديدة، أهمها: خوف المستثمرين وأصحاب الأموال من مخاطر الاستثمار، وذلك لعدم الاستقرار السياسي والأمني واستمرار الاقتتال والحروب والخطف، كذلك فإن الدعم الاجتماعي ظل قائماً خوفاً من السخط المجتمعي، فيما استمر الاعتماد على زيادة الإنفاق الاستهلاكي على حساب التنمية. واستمر كذلك دعم الشركات العامة لتغطية مرتبات عاملها واستمرار توزيع العوائد الاستثمارية وصرف المنح المقرر للأسر الليبية كعلاوة الأسرة التي صدر بها تشريع رقم 10/2012. (اليونسكو، 2021، ص 5-6)

في الفترة من 2020 إلى 2022: تحاول ليبيا جاهدة التعامل مع الأزمات المتزامنة، كالحرب الأهلية وجائحة كوفيد-19 والأزمة الروسية الأوكرانية التي اندلعت مؤخراً؛ فقد تسبب النزاع المسلح في إنهاك الاقتصاد الليبي، حيث بلغت تقديرات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 حوالي نصف قيمته للعام 2010 قبل بدء النزاع، كذلك منذ عام 2020، تعرضت ليبيا لموجات متعددة من جائحة كوفيد-19، ورغم الجهود الكبيرة المبذولة فقد واجه النظام الصحي المنهك أصلاً بسبب عقد من الصراع تحديات كبيرة في توفير الرعاية الصحية وضمان جودتها وسط اشتداد تأثير الجائحة، بالإضافة إلى ذلك ازداد الأمن الغذائي سوءاً بسبب الأزمة الروسية-الأوكرانية وما نتج عنها من نقص في المواد الغذائية الأساسية وارتفاع في أسعارها في السوق المحلي، ورغم إن ليبيا قد شهدت انتعاشاً كبيراً في النمو الاقتصادي في عام 2021، إلا أن القطاع النفطي، الذي يمثل الدعامة الأساسية للاقتصاد، مر في تقلبات كبيرة خلال العام 2022، حيث تم تسجيل زيادة في إنتاج النفط في عام 2021 (بمتوسط 1.2 مليون برميل يومياً مقارنة بـ 0.4 مليون برميل يومياً في عام 2020) بعد رفع الحصار على صادرات

النفط الذي كان مفروضاً في غالبيته عام 2020، إلا أن مع تأجيل الانتخابات الوطنية التي كانت مقررة في ديسمبر 2021 التي تزامنت مع زيادة حالة عدم اليقين السياسية والأمنية، تراجع إنتاج النفط خلال الربع الأول من عام 2022 إلى مستوى أقل بنسبة 4.4 في المائة من متوسط عام 2021، كما واصل الإنتاج تراجعته خلال الربع الثاني من هذه السنة. (البنك الدولي للإنشاء والتعمير، 2022)

بالمقابل فإن عام 2023 يعد عاماً للتفائل وإعادة التفكير في إعداد مشاريع تنموية في ظل الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي تشهده البلاد خاصة مع ما أظهره تقرير صندوق النقد الدولي الخاص بأفاق النمو لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وتوقعاته المفاجئة للعام المقبل، شملت أسرع 10 اقتصاديات عربية نمواً في 2023، حيث كشف التقرير عن أن ليبيا ستكون الأسرع نمواً بين اقتصادات الدول العربية، إذ يتوقع صندوق النقد الدولي أن تحقق نمواً بنسبة 17.9 في المئة عام 2023. (صندوق النقد الدولي الخاص بأفاق النمو لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، 2022)

3.3. دور الإدارة المحلية في عملية التنمية

تتعدد أدوار الإدارة المحلية في علمية التنمية بين عدة مجالات أهمها: (بن نوبة و أبو خيط، 2019، ص13-15)

- **المجال الاقتصادي:** تعمل من خلاله المجالس المحلية على خلق الظروف الأحسن لتحقيق نمو اقتصادي ومستوى حياة محسن للجميع، سواء كانت في الجانب الصناعي أو التجاري أو الزراعي أو الاستثماري.
- **المجال السياسي:** تقوم الإدارة المحلية بالتنمية السياسية على المستوى المحلي من خلال تقريب السلطة من المواطنين وأفراد المنطقة محلياً، بحثهم على ضرورة المشاركة السياسية للمواطنين من خلال اختيار من يمثلهم في المجالس المحلية، باعتبارها الجماعة القاعدية التي يلجأ إليها المواطن ويتعامل معها مباشرة في حل مشكلاته وتلبية احتياجاته.
- **مجال البيئة الاجتماعية الثقافية:** تعمل التنمية الاجتماعية على خدمة الإنتاج من ناحية وخدمة الإنسان من ناحية أخرى.
- **مجال التنمية الإدارية:** تسعى الإدارة المحلية جاهدة لتطوير الخدمات الإدارية المقدمة للمواطنين خاصة من حيث تخفيض التكلفة وسرعة المعاملات وتأهيل الموارد البشرية العاملة في القطاع الإداري وتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تقديم تلك الخدمات.
- **مجال التنمية البيئية:** تعتبر الإدارة المحلية المؤسسة الرئيسة لتطبيق تدابير حماية البيئة لذلك فهي تسهر على النظام والأمن العام وعلى النظافة العامة وحفظ الصحة وذلك من خلالها.

1.2.3. واقع التنمية المحلية في ليبيا:

تختلف نظم الإدارة المحلية من دولة لأخرى، بفعل عوامل متعددة تاريخية واجتماعية وسياسية وجغرافية وثقافية، ويلاحظ بوضوح أن الدول التي تمر بظروف تاريخية متقاربة غالباً ما تتشابه في نظم الإدارة المحلية، كما أن نظام الإدارة المحلية يتأثر في أي بلد دون شك بالسياسة العامة للدولة، وبالمرتكزات القانونية والدستورية للحكم التي تطبع نظام الدولة كله بطابعها.

أ) واقع الإدارة المحلية في ليبيا:

بناء على ما تقدم انتهجت ليبيا نظم إدارية محلية مختلفة منذ الاستقلال الوطني حتى وقتنا الحاضر، تمثلت في (المحافظات، والمديريات، والمتصرفيات، والبلديات، والمؤتمرات الشعبية، والشعبيات، والكمونات). وقد اتسمت هذه الأنظمة بكثير من الخصوصية والتعقيد، أملت الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والجغرافية وحتى الأمنية. (إبزييم، 2021، ص26)

في فترة النظام الفدرالي: بعد صدور دستور المملكة الليبية وإعلان استقلالها، انعكس تبني نظام الدولة المركبة على نظام الإدارة المحلية الذي سلكته الولايات الثلاث آنذاك برقة وطرابلس وفزان، حيث تبنت المجالس التشريعية نظام البلديات والتي قسمتها إلى عدة متصرفيات، ففي ولاية برقة صدر قانون البلديات رقم 5 لسنة 1961، الذي قسمها إلى عدة مناطق إدارية أي متصرفيات، وهي: المرج ودرنه وطبرق واجدابيا والكفرة وبنغازي والبيضاء، وكذلك الأمر بالنسبة لقانون بلديات طرابلس الغرب رقم 8 لسنة 1956، وقانون بلديات فزان رقم 1 لسنة 1960. ورغم أن المشرع الليبي بعد الاستقلال مباشرة قد تبني الأسلوب المختلط بين الانتخاب والتعيين في تشكيل المجالس المحلية إلا أنه تراجع عن هذا التوجه اللامركزي ليتبنى أسلوب التعيين فقط، ومن أجل التمهيد لتحول الدولة إلى النظام الموحد البسيط اصدر مجلس الوزراء في أبريل 1963 قرار بشأن التنظيم الإداري للمملكة، الذي بمقتضاه تحولت البلديات إلى مقاطعات مقسمة إلى متصرفيات ومديريات (بناء على معايير تاريخية وجغرافية ودستورية)، بعد ذلك صدر التعديل الدستوري بموجب القانون رقم 1 لسنة 1963 الذي ألغى نظام الولايات، وعلى أثره استبدلت مسميات السلطة المركزية (من ناظر ونظارة ومجلس تنفيذي) إلى (وزير ووزارة ومجلس للوزراء وحكومة اتحادية)؛ وبصدر قانون التنظيم الإداري الصادر في سبتمبر 1967 تم تغيير اسم المقاطعة إلى محافظة وخلت تقسيماتها من البلديات ليتم الإبقاء فقط على المتصرفيات والمديريات. لكن هذا التعديل لم يستمر سوى سنة واحدة حتى يصدر القانون رقم 9 لسنة 1968 بشأن البلديات لتحل محل المحافظات وليتم استحداث -لأول مرة- وزارة الشؤون البلدية بموجب المرسوم الملكي الصادر في أبريل 1967؛ وهكذا صارت الوزارة أداة السلطة المركزية في ممارسة

أعمال الرقابة والإشراف على البلديات التي منحها القانون الشخصية الاعتبارية والذمة المالية، واختص مجلس الوزراء بتعيين عمداء البلديات بناء على اقتراح وزارة البلديات (والي، ص3). أما في عهد نظام حكم القذافي فقد استمر العمل بنظام الإدارة المحلية السابق في السنوات الأولى من نظام حكم القذافي، كما استمر أسلوب التعيين للمجالس المحلية في ليبيا في مرحلة الجمهورية في عهد القذافي وفق قانون الحكم المحلي رقم 62 لسنة 1970 وقانون الإدارة المحلية رقم 130 لسنة 1972، وتم تقسيم الجمهورية الليبية إلى عدة محافظات وبلديات وفق المعايير الجغرافية والسكانية، بحيث تكون لكل منهما الشخصية الاعتبارية، ويكون إنشاءها وإلغاءها وتحديد نطاقها وتعيين مقارها بقرار من مجلس الوزراء؛ وحتى وإن تم النص على الانتخاب لأعضاء المجالس البلدية إلا أن الانتخاب يكون من لجان تنظيم الاتحاد الاشتراكي العربي وليس من قبل الوسط المحلي للمحافظة أو البلدية.

أعضاء المجالس البلدية في الإدارة المحلية في هذه الفترة يعينون كالتالي:

- أعضاء منتخبون من قبل المواطنين في حدود المحافظة عن طريق الاقتراع العام من بين أعضاء اللجان التنفيذية لتنظيم الاتحاد الاشتراكي بحسب العدد الذي يحدده وزير الداخلية والحكم المحلي.

- الأعضاء المختارون من وزير الداخلية والحكم المحلي بناء على اقتراح لجنة تنظيم الاتحاد الاشتراكي.
- الأعضاء بحكم وظائفهم وهم الذين يمثلون الوزارات المختلفة ذات الصلة الوثيقة باختصاصات مجلس المحافظة وتكون مدة العضوية لهم أربعة سنوات.

بإعلان الثورة الإدارية عام 1973 بدا النظام الجديدة يعلن عن فلسفته السياسية للنظام وسجل لاحقاً تغييرات جذرية، فبصدور قانون البلديات رقم 39 لسنة 1975 تم التخلي عن النظام الثنائي مقابل الاعتماد على الأسلوب الأحادي القائم على وحدة الأشخاص الاعتباريين في الإقليم، تحت مسمى البلديات ومن بعدها المحلات والشعبيات، واستمر هذا النظام في الفترة من 1975 وحتى 2012 (تاريخ صدور قانون الإدارة المحلية رقم 59 لسنة 2012). (والي، ص3-4)

كما شهدت فترة التسعينيات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين إدراج اللامركزية رسمياً، فقد تقلص عدد الوزارات والإدارات أو السلطات المركزية، بينما تم توزيع مقدمي الخدمات المركزيين بشكل عشوائي على مستوى المحافظات، وعلى أساسها تم تقسيم البلد إلى عدد من الشعبيات.

إن من أسباب فشل نظام الجماهيرية في مجال الإدارة المحلية لم يكن فقط مرهون بالعوامل السياسية والثقافية والاجتماعية والإدارية مثل نظام القيم التقليدية والقبلية والعقوبات الدولية

وانخفاض عائدات النفط، بل حتى من خلال عدم حصول الأجهزة المحلية على المعلومات التي تحتاجها لتطوير وتنفيذ السياسات بشكل فعال؛ فقد كانت احتجاجات المواطنين تلبى أساساً من خلال المركز، وشكلت تدخلات القطاع غير الرسمي عاملاً داعماً، كما لم تكن الإدارة المحلية قادرة على اتخاذ قرارات عملية تؤثر بالإيجاب على حياة المواطنين، إضافة لعدم تحقيق الحوكمة المنطلقة من القاعدة في اتجاه القمة ونقل الصلاحيات الحقيقية على الرغم من الدعوة إلى ذلك كهدف أساسي، وظلت بذلك بنية السلطة قائمة على المركز. (أطريش و الفيتوري، 2021، ص22-25)

بعد ثورة فبراير 2011: أصدر المجلس الوطني الانتقالي المؤقت القانون رقم 59 لعام 2012، الذي أثر على نظام الإدارة المحلية، وحدد القانون 59 دور وواجبات المجالس المحلية والبلدية، وحدد الصلاحيات الممنوحة للمحافظين ورؤساء البلديات، وقرر مقدار الموارد المالية التي سيتم تخصيصها للمحافظات والبلديات. وتوضح قراءة بعض مواد القانون أن واضعي القانون 59 لم يجدوا ضرورة للتمييز بين مفهوم "الإدارة المحلية" و "اللامركزية"، فتم إنشاء المجالس البلدية في ليبيا وانتخاب أعضائها مباشرة، وفي المقابل فهي تعتبر تابعة لوزارة الحكم المحلي، ولكن رغم ذلك تعد تجربة تطبيق قانون الإدارة المحلية لعام 2012 خطوة في تعزيز واجبات وأنشطة المجالس البلدية، وفي تأسيس هيكل للحكم المحلي في أعقاب ثورة 2011، كانت الانتخابات البلدية أول الخطوات الملموسة في الانتقال من نظام دولة شديدة المركزية إلى نظام أكثر لامركزية، تقوم البلديات المنتخبة فيه بالاستجابة للاحتياجات الإنسانية والإنمائية للسكان. كما أن مشروع الدستور يعطي أهمية كبيرة للامركزية وتقوية الحكومات المحلية، على الرغم من أن نظام الحكم المحلي الحالي لا يزال مركزياً. (أطريش و الفيتوري، 2021)

(ب) علاقة الإدارة المحلية بالتنمية في ليبيا:

ينظم القانون رقم 59 لسنة 2012 بشأن الإدارة المحلية عملية التخطيط التنموي المحلي وخاصة من خلال المواد التي تصف أدوار ومهام المجلس البلدي، وذلك على النحو التالي: المادة 25/ اختصاصات البلدية: تختص البلدية بوجه عام بتنفيذ اللوائح البلدية، وإنشاء وإدارة المرافق العامة المتعلقة بشؤون التخطيط العمراني والتنظيم والمباني والشؤون الصحية، والاجتماعية، ومرافق المياه، والإنارة، والصرف الصحي والطرق والميادين والجسور والوسائل المحلية للنقل العام والنظافة العامة والحدائق وأماكن الترفيه العام والملاجئ والعقار والمساحات والأسواق العامة والموافقة على الترخيص بإنشاء المشروعات السياحية والاستثمارية داخل حدودها. وللبلدية أن تنشئ وتدير في دائرة اختصاصاتها بالذات أو بالواسطة المؤسسات التي تراها كفيلة بتنفيذ اختصاصاتها وذلك على النحو الذي تبينه اللائحة التنفيذية لهذا القانون، كما تتولى البلدية على وجه الخصوص المهام التالية: 1. شؤون السجل المدني. 2. تنظيم الحرس البلدي والأسواق المحلية والسلخانات. 3. إنشاء وإدارة الطرق والجسور



المحلية. 4. إصدار الرخص المحلية. 5. مراقبة البيئة والصحة العامة. 6. إنشاء وإدارة حضانات المشاريع الصغرى بالتعاون مع الجهات المختصة. أما عن المادة 27/ فتختص مهام مجالس البلدية بتنظيم وتطوير خدمات البلدية، وعلى الأخص ما يلي: 1. الإشراف على تنفيذ التشريعات والتعليمات المتعلقة بشئون البلدية، ومتابعة سير العمل بها وفقاً للتشريعات النافذة. 2. الإشراف على إدارة البلدية وأعمال ديوانها ومتابعة تنفيذ قراراتها والإشراف على سير العمل بفروع البلدية والمحلات الواقعة في نطاقها. 3. اقتراح اللوائح بالبلدية. 4. اقتراح وتنفيذ الميزانية وتحديد أولويات الصرف داخل البلدية ومتابعة تنفيذ وتطبيق الصرف مع التشريعات النافذة وإقرار الحساب الختامي للبلدية. 5. استثمار الموارد الذاتية للبلدية وتنميتها وتطويرها بما يكفل تحسين مستوى الخدمات المحلية والموافقة المبدئية على منح الرخص الاستثمارية والخيرية. 6. اقتراح توزيع الاعتمادات المخصصة للاستثمارات بعد اعتمادها. 7. اقتراح فرض الرسوم ذات الطابع البلدي وتبعيتها والإعفاء منها وإلغاؤها وتحديد طرق تحصيلها والعمل على جبايتها. 8. متابعة مشروعات التنمية في نطاق البلدية وتقديم التقارير عنها إلى مجلس المحافظة، والاهتمام بالمشروعات الصغرى والمتوسطة في نطاق البلدية ودراسة جدواها الاقتصادية. 9. متابعة الأعمال التي تتولاها الأجهزة التنفيذية وتقييم مستوى أدائها وحسن إنجاز الأعمال على مستوى البلدية. 10. تزويد المحلات بما يلزمها من أجهزة إدارية وفنية لمباشرة اختصاصها، وتقديم العون والدعم المالي للمحلات التي لا تفي مواردها عن سداد احتياجاتها وفي حدود ما يقرره المجلس. 11. اقتراح الاشتراك مع بلديات أخرى في نطاق المحافظة في إنشاء أو إدارة أعمال أو أية مرافق أخرى. 12. الاختصاصات الأخرى التي تسند لها القوانين واللوائح التنفيذية لهذا القانون. (اللائحة التنفيذية للقانون رقم (59)، 2012).

تتميز العلاقات الأفقية بين البلديات باتجاهات سلبية- للنزاع المحلي- تؤدي أحياناً إلى مواجهة عنيفة، ولكن أيضاً من خلال التعاون الإيجابي في الأمور المتعلقة بالأمن وتقديم الخدمات. مع ذلك فإن التعاون الرسمي بين البلديات لتحفيز التنمية المحلية غير معروف فعلياً، إلا إذا كان مدعوماً من الخارج. فتظهر بين الحين والآخر الخلافات الحدودية التي لم يتم حلها بين البلديات (خاصة بعد إنشاء ما يقارب من 80 بلدية جديدة)، وتزايد القبلية في سياق تضاؤل الهوية الوطنية، وعدم وجود مؤسسات المحافظات وغياب النموذج الرسمي لاستدامة المبادرات بين البلديات، وانخفاض مستوى التكامل الأفقي في ليبيا، حيث يرسم التخطيط الشامل لنظام الحكم المحلي في ليبيا صورة للوضع الديناميكي الذي يبتعد يوماً بعد يوم عن الرؤية المنصوص عليها في القانون 59. (أطريش و الفيتوري، 2021، ص240-243).



أما عن دور البلديات في مشاريع التنمية، فقد نص قانون 59 لسنة 2012 على بعض الصلاحيات التي تتمتع بها المحافظات والبلديات في التنمية بعد أن منحها الشخصية الاعتبارية وتحصيل الموارد المحلية واستقطاع جزء منها لصالح البلديات، إضافة إلى ما نصت عليها اللائحة رقم (130) لسنة 2013 بشأن الخدمات التي تقدمها البلدية في المادة (77)، بأن (ينشأ في كل بلدية تقسيم تنظيمي يهتم بالتنمية البشرية ويعمل على تفعيل أدواتها لتحقيق الارتقاء بأداء العنصر البشري في وحدات الخدمات المحلية وتقديمها للمواطنين في أفضل مستوى، ويقوم بجميع الإجراءات والتصرفات التي تحقق السياسات والخطط لتنمية الموارد البشرية داخل نطاق البلدية). أما عن المادة (81) بخصوص الصحة والبيئة المحلية (تعمل البلدية على توفير بيئة صحية سليمة خالية من التلوث سواء على مستوى الرقابة على جودة الأغذية وماء الشرب أو على مستوى النظافة العامة واتباع الأسس السليمة لتجميع النفايات والتخلص منها، ولها في سبيل تحقيق ذلك تقوم وحدات الإدارة المحلية بالتنسيق مع الجهات المختصة بالأعمال والإجراءات). أما المادة (82) التي تختص بالتخطيط العمراني، فتتضمن على (أن البلديات تختص بتنفيذ أحكام القوانين واللوائح الخاصة بالتخطيط العمراني للمدن والقرى وتنظيم المباني وتقسيم الأراضي وتصنيف المناطق والإشراف والرقابة على حركة البناء والعمران). أما المادة (85) التي تختص بمشروعات الإسكان الاقتصادي، فتقر بأن (البلدية تحدد احتياجاتها من الوحدات السكنية والاقتصادية التي يتم إنشاءها لغرض الإسكان بالتنسيق مع المحافظة واعتماد الوزارة وبالتنسيق مع وزارة الإسكان والمرافق بحيث تحدد نوعها وعددها). (اللائحة التنفيذية للقانون رقم (59)، 2012)

ج) تقييم لواقع التنمية المحلية في ليبيا:

من خلال القراءة التحليلية للتجربة التنموية في ليبيا، والتي تشير إلى أن الدولة منذ ثمانينات القرن الماضي تأثرت بانخفاض عائدات النفط، ما أدى لإعادة توجيه الموارد المالية المتناقصة على خيارات الإنفاق العام المتعمدة والإنفاق التسييري، واتباع سياسة تقشفية أثرت على البرامج التنموية، إضافة إلى الإقصاء المبكر للقطاع الخاص نتيجة للتوجه نحو الاشتراكية، وقد جاء هذا الإقصاء في الفترة المواتية للتنمية من حيث توفير التمويل وفرص حماية الصناعة المحلية التي كانت متاحة، إضافة إلى عدم استقرار التنظيم الإداري للدولة وغياب وضوح القوانين المتعلقة بالنشاط الاقتصادي في السنوات الأخير ما بعد التسعينات، كذلك قلة الموارد البشرية وتدني كفاءتها، والانحياز إلى سياسة الصناعات المصنعة وخاصة الثقيلة في بلد صغير الحجم واقتصاد يفتقر للإدارة المتطورة والتقنية الحديثة ويعتمد على النفط لمواجهة الخلل في ميزان المدفوعات، إضافة إلى اعتماد الدولة في إدارة الشركات العامة مع انخفاض إنتاجيتها، هذا إلى جانب شيوع أنظمة التوزيع غير العادل الذي مرت به الدولة نتيجة منع

المبادرات الفردية وتدني مراتب القطاع العام وظهور الولاء للنظام كميّار لترأس المناصب الإدارية والاقتصادية والسياسية. (محمد، 2021)

هذه كلها تعتبر مؤشّر على أن الحالة الليبية في مجال التنمية لم تكن تسير بشكل إيجابي وهو ما انعكس على أداء وفاعلية الإدارات المعنية بالتنمية المحلية فيما بعد، خاصة وإن الوضع السياسي غير المستقر ساهم في عدم استقرار المؤسسات وتذبذب الموارد المادية وغياب التخطيط القومي والمحلي إلا في إطار الأزمات وإدارة الأمور الحياتية للمواطن ودون أن تكون هناك مشاريع تنمية مستدامة وحقيقية. فخسائر الدولة من الإقفالات المتكرر للنفط فاقت التوقعات، ناهيك عن الخسائر الأخرى التي لحقت بقدرات الدولة المادية والبشرية نتيجة للانفلات الأمني والصراع السياسي الذي تشهده البلاد، هذا ولا ننسى الوضع الذي شهدته البلاد بعد 2011 من جمود في القوانين وعدم تحديثها وغياب الاستثمارات وانعدام الاستقرار في التشريعات المنظمة لها وتضارب السياسات الاقتصادية وتحكم الدولة في الأنشطة الاقتصادية ومحدودية توفير التمويل المحلي اللازم لتمويل المشروعات الاستثمارية.

من خلال ما سبق ذكره يتضح أن واقع التنمية المحلية والإدارات المعنية بها تواجه معوقات على مستوى الدولة أثرت فيها وفي تحقيق وتنفيذ المشاريع، منها على المستوى الإداري فتفتقر لتطبيق اللامركزية الإدارية الفعلية واللجوء إلى الإدارة الحديثة والتدريب للعناصر البشرية العاملة في البلديات وتوفر القيادات المؤهلة؛ أما على المستوى الاقتصادي والتخطيط، فتفتقر البلديات لعدم وجود خطط واضحة لبرامج التنمية، وعدم توافر التمويل الكافي لإقامة القواعد الأساسية للتنمية؛ وعلى المستوى القانوني لازالت البلديات تعاني مع عدم تحديث التشريعات التي لازالت قديمة، إضافة إلى عدم تفعيل قانون الحكم المحلي لعام 2012 وإشكالية نقل الصلاحيات من المحافظات إلى البلديات بعد صدور قانون (9 لسنة 2013). وعلى المستوى الاجتماعي تواجه التنمية المحلية معوق تطبيق المشاركة المجتمعية والمحلية لأنها تساعد على خلق أفكار جديدة وفهم احتياجات المستفيدين ومساهمة السكان في المشاريع التنموية، أيضا معوق عدم وجود عدالة في توزيع الخدمات العامة بين الريف والمدينة والمهمشة، إضافة لعامل القيم والعادات والثقافة التقليدية التي تتحفظ على أية تغيير في المجتمع المحلي. وعلى المستوى السياسي والأمني يتضح في عدم وجود الاستقرار السياسي والأمني الذي يعتبر العامل الأساسي والمهم، وغياب الإرادة السياسية الحقيقية التي تسعى لإصلاح المجتمع المحلي وتنميته.

4. الخاتمة

يمثل واقع التنمية المحلية في ليبيا مطلبا مجتمعيًا في ظل المتغيرات التي تشهدها البيئة الخارجية والمحلية على المستوى الدولي والوطني، وما صاحبها من ازدياد لنشاط الدولة وتعدد مجالات عملها

واختصاصاتها وكذلك للأدوار التي أصبحت تقوم بها المجتمعات المحلية في الدولة، خاصة مع تفاقم الأزمات التي تشهدها الدولة واتساع مطالب السكان المحليين، في ظل عجز الإدارات المركزية عن التعامل معها وتلبية أسباب عدة عوامل أهمها: عدم قدرتها على معرفة احتياجات السكان المحليين وذلك لغياب نقاط التواصل والمشاركة المجتمعية في صنع القرار المحلي.

لذلك أصبح إعطاء دور للإدارات المحلية وتوسيع قاعدة اللامركزية امر هاماً لدعم التنمية المحلية ورافداً للتنمية القومية ومكملاً لها، بخاصة في ليبيا في ظل عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني.

إن هذا الأمر لن يتحقق ما لم تكن هناك قوانين حديثة داعمة للتحويل نحو اللامركزية وإرادة سياسية وقيادة رشيدة واعية ومدركة للدور الذي يمكن أن تقوم به الإدارات المحلية في تحقيق التنمية وتلبية مطالب السكان المحليين في تقديم وتحسين الخدمات وتحقيق الرفاهية الاقتصادية لهم. عندما تتوفر مقومات الاستقرار السياسي والاقتصادي وتفضل قوانين الإدارة المحلية ويتم معالجة التشريعات التقليدية التي تعيق انتقال الاختصاصات للمحليات، إضافة إلى إدارات مهنية ومنتخبة من الوسط الشعبي وتلم بظروف واحتياجات سكانها وتستطيع تشخيص واقعها المحلي، وتكون قادرة على حشد مواردها الذاتية، هنا يمكننا القول بأن تحقيق التنمية بالإمكان أن يصبح واقعاً ملموساً في ليبيا.

5. التوصيات

- يتطلب تحقيق التنمية المحلية ضرورة نقل الاختصاصات من الإدارة المركزية التي أقرها قانون الحكم المحلي رقم 59 لسنة 2012 فعليا إلى البلديات، حتى تمارس دورها في تحقيق التنمية المحلية، مع ضرورة تغيير شكل العلاقة بين الحكومة المركزية والإدارات المحلية، واستقلالية الأخير في صناعة القرار المحلي والتخفيف من السلطة الوصاية عليها.
- تنوع مصادر الموارد المحلية بتشجيع الاستثمار المحلي وإدخال القطاع الخاص للمشاركة في أعمال التنمية المحلية وتحفيزه وتوفير التسهيلات له في إقامة المشروعات التنموية، إضافة إلى إدماج المصارف ذات العلاقة بعمليات التنمية داخل البلديات.
- إن العمل على التنمية المحلية يحتاج لوضع خطة قومية تنبثق منها الخطط المحلية.

- إعطاء أولوية المشاركة المجتمعية في وضع خطط التنمية المحلية، لأنها تساعد في خلق أفكار جديدة وفهم احتياجات المستفيدين ومساهمة السكان في المشاريع التنموية، ورفع وعيهم بأهمية دورهم في تحقيق التنمية المحلية.
- لنجاح التنمية المحلية ينبغي العمل على الإدارة الحديثة والتدريب للعناصر البشرية العاملة في البلديات والاعتماد على الإدارة الإلكترونية داخل دواوين المجالس البلدية.
- العمل على تفعيل دور الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد، ومعالجة القصور المؤسسي في الإدارة المحلية.
- تبني استراتيجية وطنية للتنمية المحلية المستدامة يشارك في بنائها وإعدادها كل الجهات والمؤسسات وأفراد المجتمع المعنيين بالتنمية المحلية وأصحاب المصلحة المتأثرين بنتائجها على المدى القصير والبعيد.

المراجع

- إبراهيم، خالد احمد محمد (2021). دور الحوكمة في تأهيل الإدارة المحلية في ليبيا وإصلاحها. مجلة اتجاهات سياسية، عدد سبتمبر.
- أبودرنة، مصطفى (2020). الاستقرار السياسي وأثره على الإدارة المحلية. المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة القره بولي، 10.
- الإسكوا (2020). دراسة تمهيدية عن المجتمع في ليبيا: الواقع والتحديات وآفاق. الأمم المتحدة، على الرابط: https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/historical-sociology-present-libyan-civil-society-arabic_0.pdf.
- أطريش، حمزة؛ و الفيتوري، أنور (2021). إصلاح الإدارة العامة في ليبيا. مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سييسرك).
- إيمان خليل. "التخطيط الاستراتيجي للتنمية المحلية دراسة حالة بلدية المقارين، المقارين، عدد 38، 2016.
- بن نوبة، أحمد رمضان؛ وأبوخيوط، ناجم محمد عبد الله (2019). دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا. مجلة كلية الاقتصاد، جامعة الزاوية، (3)1.
- البنك الدولي للإنشاء والتعمير (2022). البنك الدولي. مجموعة البنك الدولي. على الرابط: <https://www.albankaldawli.org>
- جده، عبد الكريم؛ ولزول محمد (2019). سبل تفعيل التمويل المحلي لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر. الملتقى الوطني الأول بجامعة ابن خلدون -تيارت-حول: إصلاح نظام التمويل المحلي ودوره في تفعيل التنمية المحلية، سبتمبر، 2019، الجزائر.



- حمد، علاء دهام؛ محلول، علي مهدي (2017). تأثير الأنماط القيادية في تحقيق أهداف الإدارة المحلية: دراسة تحليلية في محافظة الديوانية. المجلة العراقية للعلوم الإدارية، 1(4).
- خضار، إسمهان (2022). واقع ممارسة أنشطة العلاقات العامة في الإدارة المحلية الجزائرية: دراسة ميدانية بمديرية الإدارة المحلية بأم البواقي. رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.
- الزوهير، رجراج (2013/2012). التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق. أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر (3)، الجزائر.
- ستارشمس (2021). موقع ستارشمس علي الويب <http://www.starshams.com>.
- الشهري، فائز بن سعد (2015). "اليوم". موقع اليوم على الويب <http://www.alyaum.com>.
- صندوق النقد الدولي الخاص بآفاق النمو لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (2022). أسرع 10 اقتصادات عربية نموا في 2023. تقرير سنوي، طرابلس، ليبيا: اتحاد الغرفة العربية.
- عباس، خالد صالح (2013). مفهوم التنمية وارتباطه بحقوق الإنسان بين الإثراء الفكري والتحديات. مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، 21(2).
- عواد، كيلالي (2017/2016). تمويل الجماعات المحلية. رسالة ماجستير، جامعة الجليلي لياس، سيدي بلعباس، الجزائر.
- قانون رقم (4) لسنة (1998). بشأن اعتماد الميزانية العامة.
- قبايلي، سعاد (2017). دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية. رسالة ماجستير، جامعة الجليلي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر.
- قياتي، عاشور (2017). دور المشاركة الشعبية في التنمية المحلية. مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مركز جيل البحث العلمي، الجزائر.
- اللائحة التنفيذية للقانون رقم (59) لسنة 2012.
- والي، طه (2021). الإدارة المحلية والتنظيمات الإدارية اللامركزية في ليبيا. محاضرات في الإدارة العامة في ليبيا، شعبة الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية.
- اليونسكو (2021). دور الدولة في التنمية الاقتصادية المستدامة والنموذج الاستراتيجي لليبيا في الاقتصاد العالمي، على الرابط: <http://www.unescwa.org>.